

## ■ عرض كتاب ■

## إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة

عرض: هدى صالح النمر\*

الكتاب الذى نعرض له من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية ومؤلف هذا الكتاب هو الدكتور سالم توفيق النجفى، وقد تم إصداره خلال عام ١٩٩٣. وينقسم الكتاب الى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: خصص لعرض التكوين التاريخى للاقتصادات الزراعية العربية.

اما القسم الثانى: فقد خصص لتوصيف اقتصادات الزراعة العربية المعاصرة ودراسة إمكاناتها المستقبلية.

وفرد القسم الأول من الكتاب فصلين لإستعراض الإشكالية التاريخية للزراعة العربية بداية من عصر الرسالة والراشدين الى العصر العباسى مروراً بالعصر الأموى، ثم التكوين الاقتصادى للزراعة العربية فى التاريخ المعاصر، أما القسم الثانى فيضم فصلين لعرض بنية الاقتصاد الزراعى والسياسات الزراعية العربية، ومعالجة المبررات والامكانات الزراعية التكاملية العربية ومستقبلات الزراعة العربية. ويرجع المؤلف أهمية موضوع الكتاب الى ما شهدته الزراعة العربية المعاصرة فى العقدين الأخيرين من تشوهات فى اقتصادياتها نتيجة تطبيق نماذج تنمية متباينة فى بعض الاقطار العربية وتضاديه فى البعض الآخر منها، مما أدى الى اتساع الفجوة الغذائية العربية، وربما سيعانى

\* أ. د. هدى صالح النمر. مستشار بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

بعض البلدان العربية " المجاعة" مع قدوم القرن الحادى والعشرين، ان هذه الاشكالية فى الزراعة العربية كانت حافزاً لدراسة تاريخ الاقتصاد العربى الزراعى، وتحديد صورته المعاصرة وخياراته المستقبلية.

ويتناول الفصل الأول فى اطار الجزء الأول المخصص لعرض الإشكالية التاريخية للزراعة العربية - دراسة المسألة الزراعية خلال ثلاثة عصور يأتى فى مقدمتها عصر الرسالة والراشدين، حيث استعرض الكاتب العديد من الآيات القرآنية التى تشير الى اهتمام دين الاسلام بالارض وما عليها من الموارد والأنام، والاحاديث النبوية العديدة التى كان معظم اهتمامها بالمسألة الزراعية وتنظيم العلاقات الانتاجية الزراعية بين أفراد المجتمع العربى الاسلامى. وقد خلص الكاتب منها بأن مبادئ الوحي وأحاديث الرسول وممارساته فى المسألة الزراعية سواء على صعيد الانتاج أو علاقاته تعد قوانين أساسية فى الشريعة الاسلامية وقد احتوت فى جوانبها من القوانين الاقتصادية ماصعب على المذاهب الوضعية التفوق عليها فى صياغة العلاقات الانتاجية الزراعية، وأن محتوى اكثر من آية وحديث قد ورد فى مضامين القوانين الوضعية سواء فى المعالجات الاقتصادية الجزئية أو الكلية، فى العصور الكلاسيكية أو المعاصرة التى عالجت أزمات الاقتصادات السوقية أو الاشتراكية وكانت تحوى فى جوانبها المختلفة فكر الرسالة وأحاديث رسولها.

استعرض الكاتب كذلك اهتمام الخلفاء الراشدين ( أبو بكر وعمر وعثمان وعلى ) بالمجالات الزراعية ورسم ملامح البنية الاقتصادية - الاجتماعية فى المجتمع الاسلامى آخذين فى الاعتبار حدود الشريعة الاسلامية، حيث تبين انه قد ساد خلال ذلك العصر نمط من الانتاج له سماته وخصائصه، إذ اعتمد على مفاهيم العشرية والخراجية والجزية، وعكست تلك المفاهيم حدود العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية، وفيه كانت الدولة اكثر قوة فى تنظيم وتطبيق العشر والخراج والجزية فى أنماط الملكية الزراعية المختلفة، واختلفت بذلك عن انماط الانتاج الاخرى سواء الآسيوية أو الاقطاعية، وفى اطار هذه المتغيرات والمستجدات فى الفكر الاسلامى فان نمطا من الانتاج أخذ يتشكل فى تلك المرحلة من التاريخ ممكن تسميته " نمط الانتاج الاسلامى" اتسم بالحركية فى مجال التطور الانتاجى، والعدالة فى التعامل مع المتغيرات المؤثرة فى الملكية الزراعية.

أما عصر الدولة الأموية فقد شهد ازدهاراً في الانتاج الزراعى واستثماراً في مجالات الري واستصلاح الأراضى الزراعية، كما وضع خلال عهد الامويين تقويم تتبع فيه مواعيد الزراعة والعمليات المزرعية عرف " بالتقويم القرطبي " إلا أنه قد تخلل هذا العصر علاقات انتاجية في القطاع الزراعى ابتعدت في أسلوب تكوينها وبنيتها عن تلك التى جاء بها الرسول. وترتب على ذلك الانحراف في علاقات الانتاج عن مساراتها التى تعتمد المنظور الاسلامى، وقد تمثل ذلك في ظاهرة الاقطاع الزراعى التى سادت خلال العصر الاموى.

وعن المسألة الزراعية في العصر العباسى فقد حدد المؤلف ملامح سمتين واضحتين لها، الاولى خاصة بطبيعة تطوير وسائل الانتاج واستخدام التقنية الزراعية وخاصة تلك المتعلقة بالرى وتحسين الانتاجية الزراعية، حيث أبدى خلفاء العصر العباسى الأول عنايةهم بالزراعة وخاصة بتحسين نظام الري في الأراضى الواقعة بين النهرين، وصيانة شبكات الري، وفتح القنوات، وانشاء السدود. وقد رافق ذلك تنظيم العمليات الزراعية وادخال أساليب أكثر حداثة في الزراعة العباسية. أما السمة الثانية فهى متعلقة بالعلاقات الإنتاجية وأنماط الاقطاع. فعلى الرغم من أن برنامج الثورة العباسية قد احتوى في جوانب منه نقداً لتصرف الأمويين في مسألة إقطاع الارض، ووعداً بالسير على هدى القرآن، إلا أن المسار التاريخى للخلافه العباسية لم يشر الى أنه قد التزم ذلك الجانب من البرنامج، حيث تعددت أصناف الإقطاع كالاقطاع العسكرى وإقطاع أفراد الأسرة الحاكمة ثم الإقطاع الادارى، وساعت العلاقات الانتاجية بين الفلاحين وأصحاب الاقطاعات المذكورة.

ويقدم الفصل الثانى من القسم الأول من الكتاب تحليلاً للتكوين الاقتصادى للزراعة العربية في التاريخ المعاصر. واستهله المؤلف بتحليل المسألة الزراعية في عصر السيطرة العثمانية وخلص الى أنه قد ساد بالسياسة الزراعية، خاصة ذلك الجانب المتعلق بالنظم المختلفة للأراضى الزراعية وعلاقات الانتاج، العديد من الثوابت يأتى في مقدمتها تعظيم ايرادات الدولة وتركيز استخدام الموارد الاقتصادية الأرضية لدى الفئة المتنفذة والمواليه للسلطة العثمانية، وقد أدى تدخل الدولة العثمانية بالتأثير في توزيع عوائد عناصر الانتاج الزراعى الى تشويه هيكل تخصيص الموارد، ومن ثم انخفاض كفاءة أداء عناصر الانتاج الزراعى مقارنة بأفضل استخداماتها الموردية في ظل الممكنات والفروض والشروط السائدة في اقتصادات البلدان العربية، وقد أرجع المؤلف التشويه في

هيكل عوائد عناصر الانتاج الزراعى، والتدهور فى نشاط القطاع الزراعى العربى، وعدم تغير النمط البنىوى لهيكل الزراعة العربية خلال تلك الفترة الزمنية الى السياسة الزراعية العثمانية والثوابت التى اعتمدها فى سياستها الاقتصادية.

أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد تناول بالتحليل المسألة الزراعية فى التاريخ العربى المعاصر (الانتداب البريطانى - الفرنسى)، حيث استعرض المؤلف أثر احتلال الدول الاجنبية- خلال الفترة منذ مطلع القرن العشرين حتى منتصفه - للبلدان العربية على نمط الانتاج الزراعى وشكل علاقاته الانتاجية بها، فقد كان تأثير السياسة الاقتصادية الفرنسية واضحا فى المسارات الرئيسية للسياسات الزراعية لدول المغرب العربى وسوريا، باستثناء ليبيا التى ساد فيها الانتداب الايطالى، بينما تأثرت اقتصادات الزراعة المصرية والسودانية والعراقية والأردنية بالسياسة الاقتصادية البريطانية، وبالرغم من الاختلافات النسبية للاتجاهات الأساسية للسياسة الزراعية باختلاف نمط السياسة الاقتصادية - الاجتماعية للانتداب، الا ان مضمون تلك السياسة لم يختلف اختلافا معنويا بين تلك البلدان، وربما لان ذلك يعود فى أساسياته الى عدم تباين متطلبات برامج التنمية الاقتصادية لدول الانتداب فى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى، وفى مقدمة تلك المتطلبات المحاصيل الصناعية والتراكم المتأتى من المحاصيل النقدية بالاضافة الى الموارد الاستخراجية وهى احتياجات تعد أساسية لمتطلبات التركيب الهيكلى لاقتصاد التنمية فى تلك البلدان الأجنبية، وقد خلص المؤلف من ذلك التحليل الى أن السمة المشتركة للسياسات الزراعية للانتداب البريطانى فى بعض الاقطار العربية، والفرنسى فى بعضها الآخر، خلال النصف الأول من القرن العشرين قد تحددت بالآتى:

- وجود تباين واسع فى مكونات الهيكل الحيازى والتملكى للأراضى الزراعية فى الأقطار العربية يتعد بقدر أو بأخر عن النوال التوزيعى الأمثل أو الأقرب الى العدالة الاجتماعية.
- إفراز تلك التباينات، من جانب، وتحالفات القوى الاجنبية للانتداب مع بعض كبار الملاك وزعماء القبائل وشيوخها من جانب آخر، لتشكيلة اقتصادية - اجتماعية تعتمد قاعدتها العريضة على فئة أجر الكفاف، بينما انحصرت قممتها فى فئة كبار الملاك، بالاضافة الى المستوطنين الاجانب.

- تشكل النمط المحصولي لبعض البلدان العربية وخاصة التي تتسم بالميزة النسبية في انتاج بعض المحاصيل الصناعية والنقدية في صورة تعمق حالة التبعية الاقتصادية لبلدان الاحتلال الأجنبي.

- تميز الاحتلال الفرنسي لدول المغرب العربي بتوسيع قاعدة المستوطنين الأوربيين، وخاصة الفرنسيين منهم، في اطار التركيب الحيازي وقيادتهم نشاطاً زراعياً عصبياً في اطار قطاع زراعي مزدوج، بينما تميز الاحتلال البريطاني في دول المشرق العربي ومصر بالاعتماد على كبار الملاك ورؤساء القبائل والعشائر المحلية بدرجة كبيرة في رسم الاطار العام للحيازة الزراعية.

هذا وقد اختتم المؤلف هذا الفصل بمناقشة إشكالية العلاقة بين نمطى الانتاج العربي الاسلامى والاسيوى وتوصل خلالها الى أن طبيعة أنماط الملكية والحيازة للأراضى الزراعية وتكويناتها البنوية خلال العصر العربى الاسلامى الوسيط لا تشكل نمطاً يقترب فى أحد مكوناته، سواء من حيث علاقات الانتاج أو نمط الاقطاع، من أسلوب الانتاج الآسيوى، بقدر تأثر ذلك التركيب فى بنيته الحيازية وعلاقاته الانتاجية بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة فى ذلك العصر والتي كانت متأثرة، بدرجات متفاوتة بقوانين الشريعة الإسلامية، ويمكن تسمية ذلك النمط من الانتاج الزراعى بـ "نمط الانتاج العربى الاسلامى"، خاصة فى المراحل التاريخية لقوة الدولة الاسلامية، بينما تبتعد علاقات الانتاج عن ذلك النمط وتقترب من الاقطاع الاوروبى فى مراحل عجز الدولة المركزية عن تطبيق تلك الشرائع.

أما القسم الثانى من الكتاب والذي يناقش اقتصادات الزراعة العربية المعاصرة فقد اشتمل فى فصله الأول على عرض البنية الاقتصادية الزراعية والسياسات الزراعية العربية حيث قام المؤلف بتحليل التكوين الهيكلى وبنية الاقتصاد الزراعى العربى وقد استند لتوضيح ذلك على تحليل مؤشرات كل من كفاءة أداء القطاع الزراعى والانتاج والانتاجية المحصولية والتركيب المحصولى العربى والانتاج الحيوانى ومصادر النمط الغذائى العربى وذلك على المستوى الاجمالى والفردى للأقطار العربية. وقد استنتج المؤلف من هذا التحليل مايلى:

- تقدر الأراضى المزروعة فى الاقطار العربية بنحو ٤٨ مليون هكتار، بلغت أهميتها النسبية

نحو ٣,٨٢ بالمئة من الرقعة الجغرافية العربية، ونحو ٣٢ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة فى عام ١٩٨٩، ولم يتجاوز اجمالى الأراضى الزراعية الإروائية العربية نحو ٨ ملايين هكتار، بينما تقدر الأراضى المطرية بنحو ٣٤ مليون هكتار، وقد ترتب على ارتفاع الأهمية النسبية للزراعة المطرية ارتفاع معامل التقلب فى الزراعة العربية، خاصة بالنسبة لانتاج الحبوب، اذ تراوح هذا المعامل بين (٣٠ بالمئة - ٦٠ بالمئة) فى كل من العراق وسوريا وتونس والجزائر والمغرب والسودان والصومال وموريتانيا للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠، فى حين قدر معامل التقلب بنحو ٧,٧ بالمئة خلال الفترة المذكورة فى بعض الاقطار كمصر التى تعتمد على الزراعة الإروائية.

- أنه بالرغم من تواضع معدلات النمو فى انتاج ونتاجية المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والبيذور الزيتية - التى ترتبط باشكالية الأمن الغذائى فى العديد من الأقطار العربية - فان معامل اختلافها كان واسعاً، بينما اتسم انتاج ونتاجية محاصيل أخرى كالبقوليات بالانخفاض، اما مجموعة الخضضر فقد تزايد انتاجها ونتاجيتها خلال الفترة ٧٣-١٩٨٥ بالرغم من أنها لاتشكل مأزقا على صعيد الأمن الغذائى لسيادة الاكتفاء الذاتى منها فى معظم الاقطار العربية باستثناء بعض الاقطار الخليجية، مما يؤكد غياب استراتيجية زراعية سواء على الصعيد القطرى أو العربى، تسعى الى تحديد اتجاهات النمو وتعمل على سيادة حالات التكافل الاقتصادى. كما أن التباين فى انتاجية هذه المجموعات المحصولية يشير جزء منه الى اختلاف الاستخدام التقنى بين قطر وآخر، مما يشير الى غياب التنسيق بين السياسات الزراعية العربية خلال الفترة المذكورة، وقد انعكس ذلك على اختلاف معدلات النمو السنوى فى قيمة الانتاج الزراعى بين البلدان العربية.

- ان التباين فى المناخ الاقليمى فيما بين الأقطار العربية، وما يترتب عليه من تباين فى الإنتاج للمجموعات المحصولية، يعكس ضرورة التكامل الزراعى العربى، اذ يحقق الأخير إعادة توزيع السلع الزراعية فى أرجاء الوطن العربى بما يتناسب والطلب عليها بقدر كبير.

- يشير التركيب المحصولى العربى الى أن اتجاهاته كانت انكماشية بالنسبة الى مجموعتى البقوليات والألياف، بينما استأثرت بالاتجاهات التوسعية مجموعة الخضضر والدرنات والبيذور الزيتية، وتأرجحت محاصيل الحبوب عند مستوى مرتفع من الأهمية النسبية للتركيب المحصولى.

- بلغ عدد الابقار والجاموس فى الأقطار العربية فى عام ١٩٩٠ نحو ٤٢,٩ مليون رأس تركز ٩٠٪ منها فى السودان ومصر والمغرب والعراق والجزائر، كما بلغ عدد الاغنام والماعز نحو ١٨٨,٦ مليون رأس ، تركز ٥٠٪ منها فى السودان والصومال والمغرب. وقد بلغ معدل نمو انتاج اللحوم الحمراء خلال العقد الأخير مايقرب من ١٠ بالمئة سنويا، وهو معدل نمو مناسب، الا أنه مازال دون مستوى الطلب عليه، مما أدى الى استيراد كميات منها من دول العالم غير العربية، ويعود ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع المرونة الداخلية تجاه هذه السلعة، ولكونها لازالت عند مستويات اشباع منخفضة فى معظم الاقطار العربية، كما تزايد معدل انتاج الدواجن بنسبة أكبر من معدل تزايد اللحوم الحمراء، حيث بلغ هذا المعدل نحو ١٧ بالمئة سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، فى حين تزايد انتاج البيض بنحو ١١ بالمئة، وانتاج اللبن بنحو ٦ بالمئة سنويا خلال الفترة المذكورة.

- تغلب على نمط الغذاء العربى تركيبه التكوين الكبروهيدراتى، وأفتقاره الى المحتوى البروتينى ذى الأصل الحيوانى من جانب، وانخفاض متوسط عدد السعرات الحرارية عن مثيلتها فى الدول المتقدمة من جانب آخر، وعليه فان التفكير فى مسألة الامن الغذائى والاكتفاء الذاتى يجب أن يأخذ فى الاعتبار معدل عدد السعرات الحرارية المستهدفة سواء على صعيد التركيب السكانى، أو التكوين النسبى لمصادر السعرات الحرارية فى سلة الغذاء العربى.

أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد تناول بتحليل السياسات الزراعية العربية المعاصرة والتي تضمنت الاصلاحات الزراعية العربية والتكوين الحيازى، السياسات السعرية الزراعية والسياسات التمويلية والاستثمارية الزراعية، والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية العربية. وقد توصل الكاتب من تحليله لتلك السياسات الى مايلى:

- أدت الاصلاحات الزراعية العربية فى مجملها الى سيادة ملامح اقتصادية اجتماعية فى المجتمع الرفى غلبت عليها سمات الزراعة الرأسالية، بقدر أو آخر، باختلاف الاقطار العربية.

- اتسمت السياسات السعرية فى العديد من الأقطار العربية فى العقدين الاخيرين ، بسمات مشتركة يمكن تحديدها بالآتى:

- استهداف العديد من السياسات السعرية، نظرياً، حل مشكلة البدائل المحصولية المنافسة

على المساحة الزراعية المحدودة، وتعظيم حجم الناتج من الغذاء، والعمل على تحقيق الاستقرار للأسعار والدخول المزرعية.

- محافظة معظم السياسات السعرية على الاسعار المزرعية النقدية عند مستوى معين، ولمدى طويل نسبيا، مما يعنى أن اتجاه الاسعار المزرعية الحقيقية كان نحو الانخفاض.

- عدم توازن نسب التبادل التجارى بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية فى العديد من الاقطار العربية ولغير صالح السلع الزراعية.

- تضخم معظم أسعار السلع الزراعية، باستثناء المحاصيل الاستراتيجية، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

- مساهمة متغيرات السياسة الزراعية، سواء بصورتها المتشابكة أو المنفصلة، فى الحد من نمو القطاع الزراعى بسبب تأثيرها السلبى فى كفاءة توزيع الموارد والدخول المزرعية.

- اتسام السياسة التمويلية بضآلة حجم القروض العربية والدولية عند الاخذ بالاعتبار توزيعها الزمنى من ناحية، والمتطلبات الرأسمالية للقطاع الزراعى العربى من ناحية أخرى.

- التباين الواضح فى توزيع الاستثمارات الزراعية على الاقطار العربية بما لا يتناسب والامكانيات الموردية المتاحة فى تلك الاقطار، وقد ارجع المؤلف هذا التباين فى الاستثمارات الزراعية الى التشوهات فى مناخ الاستثمار الناتج عن عدم استقرار السياسات الاقتصادية فى بعض الأقطار العربية وتضارب البعض منها وعدم كفاءة أداء الخدمات التسويقية والقصور فى تخطيط سياسات الاسعار الزراعية، ثم أخيراً غياب المتغيرات المتعلقة بالسياسات التشريعية والادارية المؤدية الى تحفيز الاستثمارات الزراعية فى الأقطار العربية، وتنشيطها.

ومن خلال تحليل اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية وبنيتها توصل المؤلف الى أنها لا تمثل سوى قدر متواضع من اجمالى التجارة الخارجية العربية، بالاضافة الى تساؤل الأهمية النسبية للصادرات الزراعية، مقارنة بالواردات الزراعية، وأن هذه التجارة اتسمت بالانخفاض وعدم الاستقرار فى معدل التبادل التجارى الزراعى، كما أن التجارة البينية الزراعية العربية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من اجمالى التجارة الخارجية الزراعية، وتدل هذه المؤشرات على انعدام جدية التنسيق



الاقتصادى الزراعى بين الاقطار العربية، سواء على صعيد الانتاج، أو تبادل السلع الزراعية، بالإضافة الى تعميق معوقات التجارة البينية العربية.

أما الفصل الثانى من هذا القسم فيطرح المبررات والامكانات الزراعية التكاملية العربية ومستقبلات الزراعة العربية، ويتطرق الكاتب فى البداية الى عرض الاطار النظرى لمبررات التكامل الاقتصادى الزراعى العربى وذلك من خلال احاطة مختصرة لأدبيات التكامل الاقتصادى واستعراض لاتجاهات الانتاج والطلب العربى على المجموعات المحصولية، وفى ضوء هذه المعالجة يخلص الكاتب الى أن الواقع الراهن للوطن العربى فى اطار تجرته الاقليمية، ومن ثم تعدد ساعاته السوقية المحلية التى يتسم العديد منها بالمحدودية فى إمكاناته المؤدية الى كفاءة الأداء السوقى، سوف لا تحقق أى منها، بصورتها المجزأه، قدرأ مناسباً من كفاءة الأداء التى تتطلبها مراحل التنمية الاقتصادية. كما ان انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم المجموعات المحصولية، والاتساع المستمر فى حجم الفجوة الغذائية العربية من أهم المجموعات المحصولية الغذائية الاساسية كالحبوب واللحوم والالبان، انما يشير الى عدم استجابة الانتاج للتوسع تجاه حوافز الطلب المتزايدة من تلك المحاصيل.

ويعارض المؤلف ما قد يتبادر للذهن من أن التكامل الاقتصادى الزراعى بين اقطار تتسم بالعجز سوف لا يؤدى الا إلى اتساع الفجوة الغذائية فى مستواها القومى، ومن ثم فهو يؤكد على أن التكامل الاقتصادى الزراعى العربى سيؤدى الى اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بين الاستخدامات المختلفة، وبذلك يرفع من مرونة عناصر الانتاج للاستجابة للتوسع الانتاجى فى اطار التخصص والتمركز الانتاجى الزراعى، كما أن السياسات الزراعية العربية سوف تعمل على اعادة تنظيم الساعات المزرعية بصورة تمكنها من الاستخدام الكفء للموارد المذكورة.

ينتقل المؤلف بعد ذلك الى مناقشة الامكانات الاقتصادية الموردية التكاملية والاندماجية للزراعة العربية، حيث استعرض العوامل الحقيقية المؤثرة فى الانتاج الزراعى - الارض الزراعية، والعمل والاستثمارات الزراعية، والعلاقة فيما بينهم، وطبيعة توزيعها غير المتكافىء بين الاقطار العربية، وقد اتضح من التحليل المقارن لعنصرى الارض الزراعية والعمل على المستوى القطرى عدم التكافؤ فى استخدام العمل لوحدة الارض الزراعية، ففى حين يرتفع نصيب وحدة العمل الزراعية الى

نحو ١٣ وحدة أرض في بعض الاقطار العربية (ليبيا مثلا)، فان هذا المعدل ينخفض الى نحو ٠.٨٦ في بعضها الآخر (مصر مثلا)، ويشير هذا الاختلاف في التكافؤ بين موردي العمل والارض في الاقطار العربية بصورتها المجزأة الى أن تخصيص هذين الموردين في مستواهما القطري لا يمثل استخدامهما بصورة كفوّه في اطار المفاهيم الاقتصادية الزراعية.

كما أظهر التحليل مدى التباين في معدل الاستثمارات الزراعية لوحدة الارض الزراعية (الهكتار)، بالإضافة الى تباين الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية في اجمالي الاستثمارات القطرية بين قطر عربي وآخر، وفي ضوء ذلك يعزو المؤلف عدم امكانية تعظيم دالة الانتاج الزراعي العربي للعديد من المتغيرات والتي يأتي في مقدمتها حالة التجزئة التي أدت الى سيادة حالة الندرة لعناصر الانتاج الزراعي في بعض الاقطار العربية ووفرتها في بعضها الآخر، سواء على صعيد الارض الزراعية، أو رأس المال، أو العمل أو الموارد المائية، ولذا فان تعظيم حجم الناتج الزراعي العربي لن يتأتى الا باعادة تخصيص هذه الموارد في اطارها القومي، حيث يتم الانتاج الزراعي العربي وفقا لتوليفات مورديّة قد تمت اعادة تخصيصها في اطار القيم الجديدة لاستخداماتها. ولا يفوت الكاتب وهو ينهى رؤيته العميقة عن اشكالية الزراعة العربية أن ينظر الى مستقبلات الزراعة العربية - المنهج والضرورة- حيث يؤكد على أن الخيار الوحيد أمام السياسات الاقتصادية الزراعية العربية، الذي يحقق قدراً كبيراً من دوالها الهدفية، هو المنهج الذي يعتمد على التكامل الزراعي في اطار التكامل الاقتصادي العربي، ويبرر الكاتب ذلك بأن المشكلة الرئيسية التي يعانيها الاقتصاد الزراعي العربي المعاصر هي عدم استجابة عرض المجموعات المحصولية للمطلب المتزايد عليها، وهي إشكالية تمت عبر التاريخ الاقتصادي الزراعي العربي، بحيث ينتج عنها تعميق تجزئة الجهاز الانتاجي الزراعي العربي، وتوزيع مكوناته المورديّة الى مجموعات غير متناسبة، حتى أصبح من الصعب تحقيق توليفات مورديّة تعظيم دالة الانتاج الزراعي عند مستواها القطري من دون اللجوء الى موارد أخرى. ومن هنا تتأتى ضرورة التكامل، وذلك لتغيير مرونة استجابة الموارد للتوسع في الاستخدام الزراعي عندما يتم التعامل مع الموارد الزراعية العربية في اطار سياسة زراعية قومية، ولن يتأتى ذلك الا من خلال تغيرات هيكلية في البنى الاساسية لوسائل الانتاج. ويؤكد الكاتب على ان الوصول الى ذلك لا يتطلب سوى ارادة عربية ذات منهجية واحدة،

وحيث تتحقق الإرادة العربية لاجتثاث التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، فإن ذلك يعد من الشروط الضرورية للتكامل، بينما تعد عملية التطوير في البنى الزراعية العربية بصورة مستمرة لتغيير استجابة الموارد الزراعية (العرض) لمتطلبات الطلب الغذائي العربي، من الشروط الكافية للتكامل الزراعي العربي وتحقيق دوال هدفية.

وقد تسأل الكاتب عن ما إذا كانت بعض العلاقات الاقتصادية " العربية - الأجنبية " ستبقى عند مستواها في العقود الماضية، وما قد يترتب عليه من توظيف الفائض الزراعي لمتطلبات الطلب الأوربي، إلا أنه توقع بعدم حدوث ذلك في المدى القصير أو المتوسط نظراً لأن سيادة حالة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في إطار التنمية المعتمدة على الذات في مراحلها الزمنية الأولى سوف تعتمد آليات تؤدي إلى استبعاد التأثيرات غير المرغوب فيها للرأسمالية العالمية في الاقتصاد الزراعي العربي في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الاستراتيجية التي تتصف بالاعتماد على الذات يصعب العمل وفقها في المدى الزمني الطويل، كما أنه ليس من المتوقع في المدى المنظور أن يحقق النشاط الزراعي العربي فائضاً زراعياً لأغراض التصدير، ومن هذا المنطلق، فإن احتمالات التعامل الاقتصادي الدولي من السلع الزراعية ستكون محدودة في حدود الطلب العربي على السلع الزراعية الرئيسية (الواردات) وهذا من شأنه أن يحد من هيمنة التأثيرات السعوية العالمية في اقتصادات الزراعة العربية في المدى المنظور على أقل تقدير.

وفي الختام حدد المؤلف الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الزراعية العربية المستقبلية بالآتي:

- أن عملية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يجب أن ينظر إليها باعتبارها حالة تتصف بالتغير المستمر (الدينامية)، تبدأ بوحدة الإرادة العربية من حيث القرار وتسعى إلى إتمام الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية لتعظيم الناتج الزراعي وسيادة اكتمال الجوانب الرئيسية للسوق العربية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع الريفي.

- أن التغيرات في اقتصادات الانتاج الزراعي تعد في مقدمة التغيرات النوعية التي ينبغي أن تسود في الزراعة العربية، وتتضمن تلك التغيرات التحول من ملكيات رأسمالية إلى مزارع رأسمالية.

- ان السعى نحو مبدأ اعادة تنظيم بنية القطاع الزراعى يجب ألا يكون على حساب القدرة التنافسية للسوق الزراعية العربية.

- ان القدر المناسب من الاجراءات التى تحد من حرية السوق الزراعية (تدخل الدولة فى تنظيم السوق) يتطلب أن تتسم بقدر من المرونة ترتبط بوجود الحالات التى تبعد السوق عن آليته.

- السعى الى تحقيق (شروط التبادل التجارى الزراعى) بين النشاط الزراعى والصناعى، بحيث تؤدى هذه العلاقة الى تحفيز النمو الزراعى .

وفى اطار السمات المستقبلية لايرى المؤلف أمام السياسة الاقتصادية الزراعية العربية خيارات كيفية عديدة سوى الاتجاه التكاملى فى الموارد الزراعية لتغطية حجم الناتج الزراعى العربى فى ضوء الاتجاهات الكمية للطلب على المجموعة المحصولية فى العقد القادم، فالسياسات الزراعية العربية فى اطار التجزئة القطرية تواجه حقيقة أن التغيرات الاقتصادية العالمية ومايرافقها من تكتلات اقتصادية اقليمية، تتطلب من الزراعة العربية أن تعيد تنظيم بنيتها وفق سياسة زراعية تسعى الى تحقيق قدر من الامن الغذائى العربى فى اطار مستويات قصوى من الاكتفاء الذاتى.

ويحذر الكاتب فى النهاية من أن سيادة الاتجاهات التنافرية والتضادية للسياسات الزراعية العربية فى اطار التجزئة القطرية، ومايرافقها من تبعثر فى الموارد الاقتصادية الزراعية، ستؤدى بأجيال عربية قادمة الى مواجهة (المجاعة) قبل نهاية النصف الأول من القرن الحادى والعشرين.